

بيان لأمين القدس العربية، السيد روجي الخطيب، يؤكد فيه أن الاجراءات الإسرائيلية بمصادرة الأملاك العربية في القدس، ولا سيما ما بين الحائط الغربي الجنوبي للحرم الشريف وبين الحي الأرمني في داخل السور، والتي تضم موقع حائط البراق الشريف، هي من أخطر عمليات الاستملاك في القدس العربية*

(الدستور، عمان، 1968/6/2)

عمان، 1968/6/1

اصدرت حكومة اسرائيل أمرا ثانيا، لاستملاك مساحات جديدة من الاراضي والعقارات العربية، تقع هذه المرة، داخل سور القدس، وقد نشر هذا الامر في جريدتهم الرسمية رقم 143 بتاريخ 1968/4/18.

وتقع هذه الاملاك، ما بين الحائط الغربي الجنوبي للحرم الشريف مباشرة وبين الحي الأرمني في داخل السور، وتضم موقع البراق الشريف "حائط المبكى" وهو وقف اسلامي، والجزء الذي هدموه من الحي المغربي في حزيان (يونيو) 1968. كما تضم باقي أملاك الحي المغربي، وحي باب السلسلة وحي الشرف، وكلها احياء وأملاك عربية مائة بالمائة، وتضم بعض أملاك يهودية في الحي اليهودي "ومعظم أملاكه عربية" وتضم أيضا سوق الحصر وجزءا من حي السريان وجميع العقارات فيها عربية.

وتبلغ مساحة أراضي هذه الاستملاكات 116 دونما، وتضم سبعمائة عقار حجري مؤلف من طابقين أو ثلاثة وبعضها أربعة بنيت في عهود عربية مختلفة، ولها مزايا هندسية أثرية يملك العرب منها 595 عقارا والباقي 105 مسجلة بأسماء أوقاف يهودية وأفراد يهود.

والاملاك العربية المصادرة موزعة كالاتي: 12 عقارا، تملكها الاوقاف الاسلامية و99 عقارا وقفيا، يملكها وقف المغاربة المسمى بوقف أبو مدين الغوث و 354 عقارا، أوقاف عائلية تملكها عائلات القدس العربية و 130 عقارا، يملكها أفراد وعائلات عربية من القدس.

وتشمل هذه العقارات العربية المصادرة 1048 شقة سكن و437 مكان عمل أو مخزنا تجاريا عربيا، يسكن شقق السكن منها حوالي ستة آلاف شخص عربي ويعمل في أمكنة العمل والمخازن حوالي 700 بين صاحب عمل وعامل عربي، بعضهم أصحاب ملك أو مستحقو وقف، يقطنون فيها منذ أجيال، يتوارثونها أبا عن جد. وبعضهم مستأجرون عاديون، وبعضهم حجاج مجاورون للحرم الشريف، يقيمون في الزوايا ودور الوقف. وأكثرهم من المغرب والجزائر وتونس وليبية.

* تلا السيد روجي الخطيب هذا البيان في مؤتمر صحفي عقده في عمان لهذه الغاية.

المصدر: جورج خوري نصر الله، جمع وتصنيف، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1970)، 389-390.

وتضم هذه العقارات أيضاً زاويتين اسلاميتين وقفيتين، احدهما زاوية لمسلمي شمال افريقية وتسمى زاوية أبو مدين الغوث، والثانية الزاوية الفخرية الملاصقة للمسجد الأقصى والمعروفة باسم زاوية آل أبو السعود وفيها مسجد عمر، وقد باشرت السلطات الاسرائيلية منذ أوائل هذا الاسبوع في هدم الزاوية والدور الملاصقة لها، وربما تتبعها بالجامع أيضاً.

وتضم هذه العقارات أيضاً، عددا من البنايات الاثرية في عهد المماليك وأهمها المدرسة الطشتمونية في باب السلسلة، وقصر الامام في وسط السوق ما بين باب السلسلة وسوق البازار وهو مشهور بقصر الظاهر ببيرس، وسوقاً أثريا مشهورا يسمى سوق الباشورة.

كما تضم هذه العقارات مدرسة للبنات كانت تضم أكثر من ثلاثمائة فتاة عربية، هي ملك الاوقاف الاسلامية وكانت مؤجرة لبلدة القدس العربية، وقد أغلقتها السلطات الاسرائيلية منذ الاحتلال في حزيران (يونيو) 1967 وحولت بناءها الى دار لمحكمة الاستئناف الدينية اليهودية.

وهذه الاستملاكات الجديدة، ستفقد العرب في المدينة أملاكاً توارثوها منذ مئات السنين، وستجلى أكثر من ستة آلاف نفس عربية عن المدينة وتشتتهم، كما شنت آلاف قبلهم، وستحرم أكثر من سبعمائة صاحب عمل وعامل مورد رزقهم وتضيفهم الى فئة المشردين، وبالتالي ستقلل من اعداد العرب في المدينة، والى جانب ذلك، ستحرم أصحاب الاملاك ومستحقي الوقف الذين كانوا ينتفعون ويعتاشون من ربع ايجارات أملاكهم وأوقافهم من موارد رزقهم، وتضيفهم الى قوائم المحتاجين وربما النازحين أيضاً. وستتيح هذه الاستملاكات الفرص للآلاف من اليهود للسكنى في نفس الاملاك وما سيضاف اليها. وقد علمنا ان النية متجهة الى ارسال فوج منهم من جماعة ما يسمونهم بالطلائع "النحال" في الايام القريبة.

وتعتبر العملية من أخطر عمليات الاستملاك في القدس العربية، وهي امتداد لمخالفات اسرائيل في تحديها لقرارات هيئة الأمم ومجلس الأمن، في العام الماضي، وفي هذا العام، والتي لا تعترف لاسرائيل بحق ضم القدس إليها، ولا تقرها على اجراءاتها، وتطالبها بالغاءها والانسحاب كلياً من الارض المحتلة منها.

ان هذه المخالفة الفاضحة المكشوفة، وما سبقها من مخالفات، لتعتبر امعناً في تحدي الامم المتحدة، وهي ولا شك ستزيد في تعكير مهمة الدكتور جونار يارينج التي ما زلنا نأمل لها النجاح.

ان عرب القدس عامة، والملاكين وأصحاب الوقف خاصة عارضوا هذه الاستملاكات، واستنكروا تلك الاجراءات، واني بلسانهم أهيب بالامم المتحدة ومجلس أمنها، أن يبادرا الى وضع حد لهذه الاعتداءات والتحديات، وفي الوقت ذاته، أناشد أمة العرب والمسلمين، أن يوحدوا جهودهم لدفع هذا البلاء.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>